Distribution: Restricted EB 2005/86/R.26/Rev.1 13 December 2005
Original: English البند 9(هـ)(i) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والثمانون

روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2005

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية ألبانيا

من أجل

برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة البرنامج iv

موجز القرض v

موجز البرنامج vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 3

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع ألبانيا 3

الجزء الثاني – البرنامج 6

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 6

باء – الأهداف والنطاق 6

جيم – العناصر 6

دال – التكاليف والتمويل 8

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 10

واو – التنظيم والإدارة 10

زاي – المبررات الاقتصادية 11

حاء – المخاطر 12

طاء – الأثر البيئي 12

ياء – السمات الابتكارية 13

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 13

الجزء الرابع – التوصية 14

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 15

الذيول

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**التمويل السابق للصندوق في ألبانيا**	**2**
الذيل الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الذيل الرابع:	**التنظيم والإدارة**	**6**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	ليك ألباني
1.00 دولار أمريكي	=	100 ليك
1.00 ليك	=	0.01 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية ألبانيا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

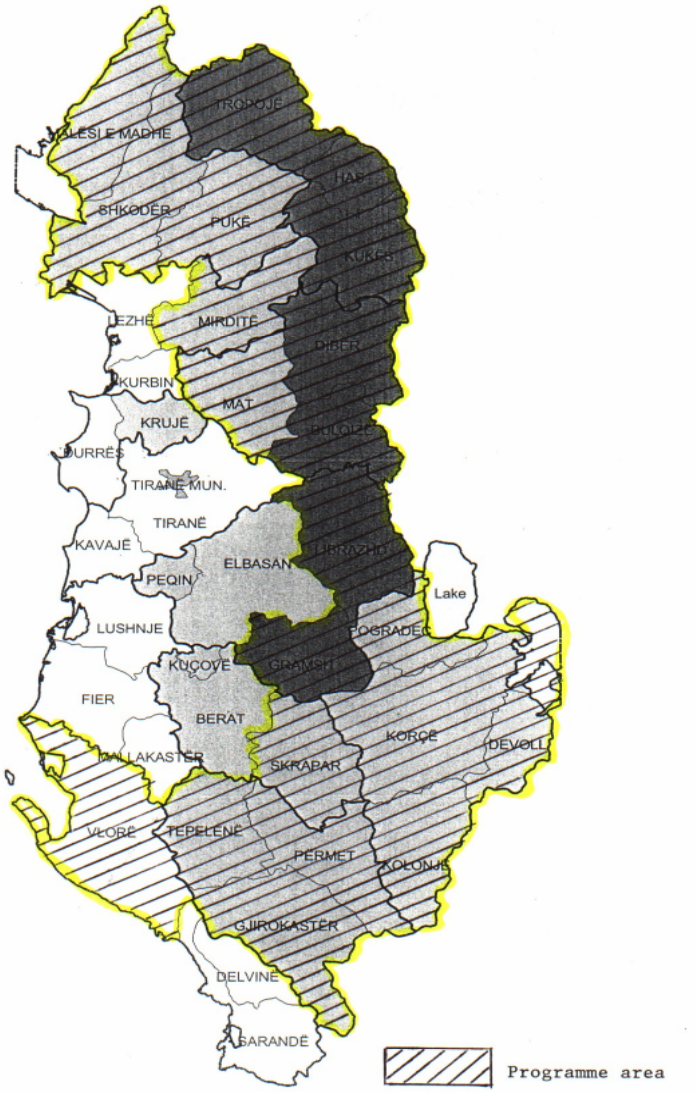

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية ألبانيا
برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية ألبانيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الاقتصاد
التكلفة الكلية للبرنامج:	24.3 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	5.5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 8 ملايين دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	– الاتحاد الأوروبي (سيؤكد فيما بعد) – صندوق الأوبك للتنمية الدولية (سيؤكد فيما بعد) – مؤسسة استثمار استراتيجية
قيمة التمويل المشترك:	– الاتحاد الأوروبي: ما يعادل 0.8 مليون دولار أمريكي (توضع المقترحات أثناء التنفيذ) – صندوق الأوبك للتنمية الدولية: 3 ملايين دولار أمريكي (بعد تقديم طلب الحكومة) – مؤسسة الاستثمار الاستراتيجية: 0.7 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	– منحة من الاتحاد الأوروبي – الشروط المعتادة لصندوق الأوبك للتنمية الدولية – قرض وأسهم من مؤسسة الاستثمار الاستراتيجية
الممولون:	لم يحددوا بعد (5 مليون دولار أمريكي)
مساهمة المقترض:	5 ملايين دولار أمريكي (دعم من الميزانية وإعفاء من الضرائب)
مساهمة مجتمع المستفيدين، والمستثمرين:	1.7 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

البرنامج: يمثل برنامج السنوات الخمس المقترح للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية الاستثمار الرابع للصندوق على التوالي في ألبانيا. ويتوافق مفهوم البرنامج مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2005. وهدف البرنامج هو زيادة الدخول الأسرية في مناطق ألبانيا الجبلية وخاصة فيما بين السكان الريفيين الأكثر فقرا. والغايات الشاملة للبرنامج هي تحقيق: (أ) تعبئة موارد إضافية في المناطق الجبلية ومن أجلها؛ (ب) الإسراع بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر؛ (ج) تعزيز قدرات المؤسسات والمنظمات المحلية للتأثير في استثمار القطاعين الخاص والعام ودعمه.

من هم المستفيدون؟ تشمل المجموعة النهائية التي يستهدفها البرنامج السكان الريفيين شبه العاطلين والعاطلين من رجال ونساء، والمزارع والمشاريع الريفية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الجبلية الفقيرة بألبانيا. ويتمثل نهج البرنامج في بيان وتعزيز آليات الاستجابة للاستثمار، بما في ذلك تلك الآليات التي تعمل في القطاع المالي التجاري، والتي يمكن أن يصل إليها جمهور السكان الريفيين في أكثر مناطق ألبانيا فقرا وحرمانا. وسوف تكون المبادئ الموجهة لإجراءات تنفيذ البرنامج، بما في ذلك تلك الإجراءات المرتبطة بالاستثمار التجاري في البنية الأساسية وتقديم منح تنافسية من أجل الابتكار التكنولوجي، موجهة عن قصد لصالح الفقراء ومحبذة للاستثمارات التي تتيح فرصة أوسع لتشجيع العمالة الريفية، خاصة بين النساء.

لماذا هم فقراء؟ يعزى انتشار الفقر في ألبانيا، برغم النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، إلى الانخفاض المستمر في مستويات العمالة (لاسيما في المناطق الجبلية الريفية)، وما يترتب على ذلك من انخفاض في مستويات الدخل، والنمط غير المتكافئ للنمو الاقتصادي. ولا يزال الناتج الحالي في المناطق الجبلية يعتمد بدرجة كبيرة على الأنشطة غير الرسمية في الزراعة والتجهيز والتجارة. وتلزم مبادرات أكثر شمولا لانتشال السكان بصورة دائمة من الفقر.

ما الذي سيفعله البرنامج للمستفيدين وكيف سيشاركون؟ من المتوقع أن يحقق البرنامج عددا من المكاسب الرئيسية. أولا، سوف تتم تعبئة استثمار إضافي كبير من مصادر قطرية ودولية في المناطق الجبلية ومن أجلها. ثانيا، سوف يتحقق التشغيل الكامل لمصرف تجاري ريفي يملكه العملاء والمستثمرون، مع حافظة قروض موسعة تبلغ حوالي 40 مليون دولار أمريكي، وحصول نحو عشرة آلاف أسرة زراعية ومشروع ريفي صغير ومتوسط الحجم على قروض مستحقة، وتقديم ما بين 000 15 إلى 000 20 قرض للأفراد والشركات الصغيرة خلال هذه الفترة. ثالثا، وتمشيا مع توقعات الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، سوف يساعد البرنامج وكالة تنمية المناطق الجبلية بوصفها وكالة إقليمية متخصصة قادرة على العمل كقاعدة للمعرفة، ومركز للتحليل ومصدر معلومات رئيسي للنقاش بشأن الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بتنمية المناطق الجبلية. وسوف تكون وكالة تنمية المناطق الجبلية مؤثرة أيضا في تيسير وتشجيع الاستثمار على المستوى المحلى ووضع وتطبيق نهج مبتكرة للتنمية الاقتصادية من أجل المناطق الريفية وتحفيز أشكال عديدة من المشاركة دعما لبدء الأعمال لصالح الدخول الأسرية في ذلك الجزء من ألبانيا الأكثر فقرا. ومن المتوقع أن يقدم البرنامج مساهمة كبيرة للهدف الذي تسعى إليه الحكومة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بخفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى الصفر بحلول عام 2015.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية ألبانيا

من أجل

برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية ألبانيا بما قيمته 5.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 8 ملايين دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض بوصفه المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - ألبانيا بلد صغير، جبلي في معظمه، يقع على الساحل الغربي لشبه جزيرة البلقان. وتحده صربيا والجبل الأسود في الشمال الشرقي والشمال، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في الشرق، واليونان في الجنوب. ويغطى مساحة تبلغ في مجملها 000 27 كيلو متر مربع تقريبا، والمناطق الجغرافية الرئيسية هي الأراضي المنخفضة الساحلية، والتلال الوسطى، وسلسلة الجبال التي يصل ارتفاعها إلي حوالي 000 2 متر فوق مستوى سطح البحر. ويبلغ عدد السكان حوالي 3.2 مليون نسمة (تعداد عام 2001)، منهم 0.5 مليون نسمة يعيشون في العاصمة تيرانا. ويعيش نحو 57% من السكان في المناطق الريفية، ويأتي حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة التي تعتمد الآن بصورة حصرية تقريبا، بعد عملية التحول، على وحدات زراعية صغيرة ومجزأة عادة. والكثافة العامة للسكان عالية نسبيا، إذ تصل إلي 116 لكل كيلو متر مربع. ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة مرتفعة بالنسبة لكلا الجنسين إذ تصل إلي 98%، مع أنه يُقال أن نوعية التعليم آخذة في الانخفاض ولاسيما في المناطق الريفية. وتوحي مؤشرات التنمية الاجتماعية والبيانات القطرية الأخرى بأن انتشار الفقر بصورة عالية، وهو أمر مشترك مع اقتصادات انتقالية أخرى في أوروبا، يعد بمثابة فقر اقتصادي وانخفاض في الدخل أكثر منه فقر بشرى.

[1] لمزيد من المعومات انظر الذيل الأول.

2 - وقد شهد الاقتصاد تغيرات جذرية منذ بدء عملية الانتقال في عام 1991. فقد وصل الناتج في عام 1992 إلي أقل من نصف مستواه في عام 1989، ووصل التضخم إلى مستوى الأرقام الثلاثية، وارتفع العجز في الحساب الجاري إلي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. وبعد عملية الخصخصة ورفع القيود في قطاع الزراعة، وتجارة التجزئة، والمشاريع الصغيرة حقق النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة التالية مستويات من رقمين، وانخفض التضخم إلي مستوى الرقم الواحد، كما انخفضت الاختلالات الخارجية بدرجة كبيرة. ونتج النمو المستمر خلال عام 1996 بصورة أساسية عن التوسع في الضرائب ومخططات الاستثمار الهرمية. وأدى انهيار هذه المخططات في أوائل عام 1997 إلي خسارة تقدر بنحو 1.2 مليار دولار أمريكي في المدخرات الشخصية وتسبب في أزمة دفعت البلاد إلي حافة الحرب الأهلية. وفى بداية عام 1998، حقق الاقتصاد نموا أوليا بمعدلات سنوية تراوحت ما بين 7 و8%، غير أن هذا المعدل انخفض إلي 4.5% بحلول عام 2002 بسبب أزمة الطاقة وآثار الفيضانات على الإنتاج الزراعي. وعاد النمو الحقيقي في الناتج المحلى الإجمالي عام 2003 إلي معدل سنوي يبلغ نحو 6% ومن المتوقع الحفاظ على هذا المستوى على المدى القصير. وإذا أمكن الإبقاء على معدل النمو هذا، فإنه يمكن القول بأن ألبانيا في سبيلها إلي تحقيق هدف خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق إلى النصف بحلول عام 2015.

3 - وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة نحو 26% (000 700 هكتار) من مساحة أراضي ألبانيا، وتشكل المراعى 16% (000 425 هكتار) والغابات نحو 36% (1 مليون هكتار). ويقع أربعة وأربعون في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق الساحلية ومعظمها من السهول، وتقع النسبة الباقية وهي 37% و 19% في مناطق التلال والمناطق الجبلية على التوالي. ولايزال أقل من ثلث الأراضي التي تبلغ مساحتها 000 417 هكتار والمجهزة للري في ظل الاقتصاد الموجه السابق في حالة تشغيل. ومعظم الرصيد الحالي من الأراضي المزروعة وكذلك الرصيد من المخططات السابقة مكلف للغاية بحيث يصعب إعادة تشكيله في ظروف السوق المفتوحة.

4 - وبعد انهيار الاقتصاد الموجه، أدى إغلاق المزارع التعاونية ومزارع الدولة وإعادة توزيع الأراضي على الملكيات الخاصة إلي تغيير الهيكل الزراعي. وأوجدت هذه العملية نحو 000 470 مزرعة من المزارع الأسرية الصغيرة مع متوسط ملكية للأراضي يبلغ حوالي 0.72 هكتار، مجزأة عادة إلي وحدات أصغر. وفى بعض مناطق التلال والمناطق الجبلية، التي تمثل معا أكثر من نصف جميع الأراضي الزراعية، كانت قطع الأراضي أصغر حجما إذ تبلغ نحو 0.2 هكتار. وفى السنوات الأولى من عمليات التحول، اعتمد المزارعون بالضرورة نهج الكفاف، مما أدى إلي تعديل أنماط الإنتاج السابقة لتعبر عن احتياجاتهم الاستهلاكية. وفى المناطق ذات القدرة الإنتاجية الأعلى، والتي تصادف وجودها على مقربة من المراكز الحضرية الرئيسية، أصبح المزارعون الآن يتجهون بصورة تدريجية نحو السوق. وبدأ هذا الاتجاه في الظهور في المناطق الجبلية؛ غير أن فرص التسويق في هذه المناطق تقل كثيرا، وتعد قدرة الإنتاج على المنافسة أقل كثيرا بشكل عام.

5 - وأدى إنهاء أنماط الإنتاج الزراعي المفروضة بصورة مصطنعة في العهد الشيوعي إلي تجدد الاهتمام بالثروة الحيوانية، وخاصة الحيوانات المجترة الصغيرة التي تعتمد على الرعي في المناطق الجبلية. ويعد الإنتاج الحيواني الآن أحد المكونات الرئيسية للزراعة الألبانية ويمثل ما يقرب من 50% من إجمالي إنتاج القطاع. غير أن المنتجات الحيوانية الطازجة والمجهزة يجرى تسويقها عادة في ظروف صحية رديئة. وهناك قليل من الوعي بمعايير سلامة الأغذية أو احترام هذه المعايير أو استخدام ضوابط بيطرية ملائمة. وأصبح الحفاظ على نصيب السوق المحلية أكثر

صعوبة نظرا لأن المستهلكين الحضريين أصبحوا أكثر اهتماما بجودة المنتج وبالاعتبارات الصحية. وبرغم الصعوبات وأوجه القصور، فإن تسويق المنتجات الحيوانية، مع قدر محدود من الفواكه والخضروات والكروم، يتيح قدرا من أفضل الفرص للحد من الفقر الريفي في المناطق الجبلية. ولكن من منظور السياسات والتخطيط من الضروري النظر إلي القطاع الزراعي كجزء من الاقتصاد الريفي المتعدد الوظائف، مع تركيز الجهود الخاصة بالحد من الفقر على منظور أوسع يشمل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الريفية والعلاقة السابقة واللاحقة للزراعة بالفرص الاقتصادية في قطاعات أخرى.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة[2]

6 - قدم البرنامج القطري للصندوق الدعم لثلاثة استثمارات متعاقبة في مناطق ألبانيا الجبلية الأكثر فقرا: (أ) مشروع التنمية الريفية في الأقسام الشمالية الشرقية (القرض AL-347) بقرض بمبلغ 8.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ (ب) ومشروع إصلاح منشآت الري الصغيرة (القرض AL-372) بقرض قيمته 6.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ (ج) والمشروع الجاري لتنمية المناطق الجبلية (القرض AL-526) بقرض بمبلغ 9.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

7 - ويتميز المشروعان الأولان اللذان يرعاهما الصندوق بإطار زمني محدد، يتم فيه تنفيذ أنشطة محددة سلفا تحت المسؤولية الكاملة لنظام إدارة مركزية أنشئ في إطار وكالة حكومية، وهي في هذه الحالة وزارة الزراعة والأغذية وحماية المستهلك. وتبين صعوبات التنفيذ التي صودفت في كلا المشروعين القيود التي يمكن أن تفرضها الضوابط المالية المحدودة والموارد البشرية المتاحة لتلك المؤسسة العامة المكلفة بالإشراف على المشروع. وأظهر كلا المشروعين أيضا أنه لابد من فترة زمنية، خاصة في المراحل الأولى للتحول الاقتصادي في ألبانيا وفى المناطق الأكثر فقرا، لبناء قدرة في المؤسسات العامة والمجتمع المدني أطول من الفترة الزمنية المتوقعة في تصميمي المشروعين. وافترض التصميمان وجود حماس شعبي للترتيبات التعاونية على المستوى المحلي من أجل تحقيق الأثر الإنمائي، وهو تقديم الدعم لدور رابطات المستفيدين من المياه في مشاريع الري الصغيرة وتوسيع فرص الحصول على القروض من خلال نهج إقراض قائم على المجموعات، هذا في وقت كانت فيه ثقة الشعب منخفضة في المؤسسات العامة وفى التزامها، واعتمد السكان عموما وبحكم الضرورة نهجا فرديا بدرجة عالية في معيشتهم. ولذلك حققت هذه المبادرات نجاحا محدودا. وأظهر المشروعان أيضا صعوبة في تحقيق أثر كبير على سبل المعيشة الريفية من خلال التركيز على قطاع فرعي واحد أو عن طريق تعدد المبادرات المتناثرة على نطاق واسع والتي تنفذ بصورة منفصلة والقادرة بصورة فردية على تحقيق مكاسب محدودة في أي جانب بمفرده من جوانب تنمية المناطق الهامشية.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع ألبانيا

8 - **سياسة ألبانيا لاستئصال الفقر.** أعدت الحكومة استراتيجية للنمو والحد من الفقر، أعيدت تسميتها بعد ذلك بالاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2001. وتركز هذه الاستراتيجية على إيجاد وصيانة بيئة

[2] انظر الذيل الثاني أيضا.

مواتية للنشاط التجاري وتشجيع فرص العمل أمام الفقراء، وتحسين رأس المال البشرى عن طريق زيادة الاستثمارات في التعليم والصحة، وتمكين الفقراء عن طريق زيادة إشراكهم في العملية السياسية. وتعترف الاستراتيجية بالنمو الاقتصادي على أنه "الآلية الرئيسية للحد من الفقر [وتعترف] وباستقرار الاقتصاد الكلي على أنه الطريق لإيجاد بيئة ملائمة للنمو المستدام". واعتمدت الحكومة، كأداة تنفيذية لهذه الاستراتيجية، إطارا اقتصاديا متوسط الأجل وبرنامجا للاستثمار العام يتم تحديثهما سنويا. وينظر إلي هاتين الأداتين على أنهما وسيلتان قيمتان لتشجيع تخصيص الأموال العامة لصالح الفقراء بما يتسق مع سياسات النمو المستدام. ويجري تعديل الوثائق المرتبطة بذلك من أجل التحرك التدريجي نحو التكامل الأوروبي بعد دخول ألبانيا في مفاوضات بشأن اتفاق الاستقرار والانتساب إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2003. وكان لوكالة تنمية المناطق الجبلية التي يمولها الصندوق دور فعال في جعل الاستراتيجية الوطنية تتضمن الآن منظورا محددا "للمناطق الجبلية". وتمثل هذه المبادرة لحوار السياسات خطوة مهمة إلي الأمام للاعتراف بالظروف الخاصة للمناطق الجبلية وتتيح فرصا لاتخاذ المزيد من الإجراءات، بما في ذلك عن طريق البرنامج المقترح لوضع جدول أعمال خاص لتنمية المناطق الجبلية.

9 - **أنشطة الجهات المانحة الرئيسية الأخرى لاستئصال الفقر.** تقوم عدة وكالات مانحة رئيسية منشأة في ألبانيا بما يلي: (أ) وضع أطر قانونية وتنظيمية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية الريفية واحتياجات اقتصاد حر موجه نحو السوق؛ (ب) إيجاد مناخ للاستثمار التجاري يفضي إلي تنمية محسنة لقطاع الأعمال؛ (ج) تعزيز العمليات الديمقراطية؛ (د) دعم لامركزية الإدارة العامة. وتسعى استراتيجية المساعدة القطرية الخاصة بالبنك الدولي (2002–2005) إلي تحسين أسلوب الإدارة وتعزيز المؤسسات، وتشجيع النمو المستدام للقطاع الخاص والاهتمام بالتنمية البشرية. ويساعد بنك الاستثمار الأوروبي في إنشاء الطرق وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتركز المساعدة المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الديمقراطية وأسلوب الإدارة والنظم القانونية والقضائية والرعاية الصحية الأولية وعدد من المجالات الشاملة التي تتناول الاتجار بالبشر، وتخطيط قطاع الطاقة، ورصد آثار الاستراتيجية الوطنية على السكان الريفيين. ومن المحتمل أن تواصل إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة دعمها للإدارة الرشيدة واستقطاب التأييد والتي تنفذ بصورة جزئية في إطار برنامج تنمية المناطق الجبلية الذي يرعاه الصندوق. وفى إطار هذا البرنامج أيضا، تقوم حكومة إيطاليا بدعم مبادرات تهدف إلي تحسين فرص وصول المزارعين إلي الأسواق عن طريق ترتيبات ثنائية، وتحليل سلسلة العرض، وما يترتب على ذلك من خطط استراتيجية للاستثمار (انظر أدناه). وفى إطار المساعدة المجتمعية لبرنامج الإعمار والتنمية والاستقرار، تخصص موارد كبيرة بصورة أولية لبرامج تهدف إلي بناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويساعد تصميم برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية على استكمال هذه المبادرات الرئيسية، والهدف الرئيسي من ذلك هو التركيز بصورة فريدة على المناطق المحرومة.

10 - **استراتيجية الصندوق في ألبانيا.** كانت استراتيجية الصندوق في ألبانيا على مدى الاثنى عشر عاما الأخيرة تقضى بوضع أساس لتشجيع الزيادة المستدامة في النشاط الاقتصادي للمناطق الجبلية المحرومة وتحقيق تكامل أوثق لهذه المناطق في الاقتصاد الوطني. وكان المشروعان الأولان اللذان مولهما الصندوق يهدفان بصورة أساسية إلي تحسين الأمن الغذائي والدخول في مناطق جبلية مختارة، وبذلك يسعيان إلي تأمين سبل البقاء القائمة على الزراعة بعد الآثار السلبية للتحول الاقتصادي. وظلت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أعدها الصندوق عام 1999، تركز على المناطق الجبلية، ولكن ضمن نهج برنامجي أكبر للاستثمار دون وضع أهداف مادية محددة سلفا. وتوصى الوثيقة بإنشاء وكالة لتنمية المناطق الجبلية وصندوق لتمويل المناطق الجبلية كمؤسستين مستقلتين ومتخصصتين تتناولان على

التوالي الجوانب الأوسع لتنمية المناطق الجبلية وتحسين فرص الحصول على القروض من أجل إيجاد توازن مع التركيز المستمر على مناطق ذات إمكانيات أعلى في أماكن أخرى من ألبانيا من جانب شركاء آخرين في التنمية ومصارف ومؤسسات مالية.

11 - وتبين آخر وثيقة للفرص الاستراتيجية القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2005 فرص الاستثمار بالنسبة للصندوق في الفترة 2006 إلي 2012 وتوضح أن التقدم في عملية الانتقال كان على نحو أدى إلى ظهور سبل جديدة لدعم التقدم التجاري والاقتصادي لم يكن أحد يتصورها في ألبانيا حتى منذ سنوات قليلة. وينبغي لاستثمارات الصندوق الجديدة أن تسعى إلى زيادة القدرة في القطاعين الخاص والعام على الاستجابة للاحتياجات والفرص الاستثمارية المتنوعة التي تنشأ في بيئة اقتصادية تتغير وتتطور بسرعة. وينبغي تصميم الاستثمارات من أجل المناطق الجبلية لكي تساعد أولئك الذين يمكنهم أو بوسعهم ويهمهم أن يشاركوا في أنشطة حيوية اقتصاديا تعمل على توليد الدخل. وفى حين أن الزراعة والأعمال الأخرى المتعلقة بالزراعة والمرتبطة بها سوف تظل تحتل مكانا بارزا في برنامج الاستثمار التابع للصندوق، فإنه من المعترف به أنه لا يمكن الاعتماد على قطاع الزراعة بوصفه الوسيلة الوحيدة للتقدم الاقتصادي في المستقبل بالنسبة للسكان المقيمين في المناطق الجبلية. ويسعى الصندوق الآن إلى توسيع فرص النمو الاقتصادي وتوليد العمالة في المناطق الأكثر فقرا عن طريق زيادة دعمه المباشر المستمر للأعمال وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والأهم من ذلك عن طريق الآثار التحفيزية على تخصيصات موارد الآخرين.

12 - ويعد مفهوم برنامج الاستثمار الإستراتيجي أحد الأدوات المبتكرة والمهمة التي أدخلها الصندوق في ألبانيا وفى بلدان أخرى في البلقان. وبرامج الاستثمار الاستراتيجية هي أدوات لفهم علاقات الترابط من أجل تحسين الكفاءة في سلسلة إمداد المجتمعات الزراعية. ويجرى تطوير هذه الأدوات من أجل السلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة للسكان الفقراء ومن أجل إشراك المنتجين والقائمين بالتجهيز والتجار والمؤسسات المالية. وبعد اتباع نهج تشاركي، يجرى تحديد القيود والفرص بالنسبة لنمو الأعمال كما يجرى وضع سلسلة من أنشطة الاستثمار ذات الصلة موضع التنفيذ. وتختلف هذه الاستثمارات في طبيعتها حسب السلعة، إذ تشمل التمويل والبنية الأساسية الصغيرة ونقل التكنولوجيا والتدريب الفني أو المهني بين القوى العاملة، وتوفير المهارات الخاصة بتخطيط الأعمال والأساليب المحسنة لإدارة الموارد الطبيعية. وكما لوحظ في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية في أبريل/نيسان 2005، سوف يشكل مفهوم برنامج الاستثمار الاستراتيجي وتنفيذه عنصرا مهما للبرنامج المقترح للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية. وفى هذا البرنامج، سوف يوجه 20% من برامج الاستثمار الاستراتيجي بشكل خاص إلى تحسين سبل المعيشة للنساء الريفيات الفقيرات.

13 - **الأساس المنطقي للبرنامج.** كما لوحظ أعلاه، تؤكد التحليلات الأخيرة الأبعاد الإقليمية للفقر في ألبانيا وتقدم مبررا كافيا لمواصلة تركيز الجهود الإنمائية على الظروف والاحتياجات والإمكانات الخاصة للمناطق الجبلية. وهناك ثلاثة اعتبارات رئيسية حددت تصميم البرنامج المقترح: (أ) التطابق مع التزامات السياسات الحكومية بالقضاء على الفقر في المناطق الجبلية وتحقيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي عن طريق تطوير القطاع الخاص واللامركزية؛ (ب) التطابق مع الاستراتيجيات الإقليمية والقطرية العامة الحالية للصندوق؛ (ج) التقارب مع الترتيبات الوظيفية والمالية المتطورة للاتحاد الأوروبي بالنسبة لوكالات التنمية الإقليمية.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

14 - سوف يغطى برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية 11 منطقة يصنف أكثر من 80% من مساحتها بأنها جبلية وعشر مناطق يصنف ما بين 50 إلى 80% من مساحتها بأنها جبلية. وتضم منطقة البرنامج الإجمالية عددا من السكان يبلغ نحو 1.7 مليون نسمة، أو حوالي نصف مجموع السكان الوطنيين، وتضم الغالبية العظمى من الفقراء الريفيين. ولا تشمل المنطقة الأراضي المنخفضة الساحلية الأكثر استواء حيث من المعروف أنها تضم أهم الأراضي الزراعية في البلد والتي يعد فيها التسويق أقل صعوبة والتي تعتبر حاليا المناطق الأكثر حظاً من حيث الفرص الاقتصادية والاستثمار العام في الأعمال ومستوى النشاط الاقتصادي. والمجموعة المستهدفة النهائية للبرنامج هم الريفيون شبه العاطلين والعاطلين من الرجال والنساء، وأصحاب الملكيات الزراعية والمشاريع الريفية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسوف يتم ترتيب فرص الاستثمار التي حددتها البرمجة الإقليمية وتقنيات التخطيط عن طريق برامج الاستثمار الاستراتيجي التي أعدت مع القطاع الخاص حسب قدرتها على نقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا والأصول إلى السكان الأكثر فقرا في المنطقة وحسب القدرة على توليد العمالة بين هؤلاء السكان، ولاسيما النساء الريفيات، بشرط أن تكون هذه الفرص حيوية ومستدامة من الناحية الاقتصادية. وسوف يشكل هذا الترتيب جزءا رئيسيا من تحديد أولويات فرص الاستثمار المبينة في إطار البرنامج.

باء – الأهداف والنطاق[3]

15 - هدف البرنامج هو زيادة الدخول الأسرية في مناطق ألبانيا الجبلية، ولاسيما بين السكان الريفيين الأكثر فقرا. والهدف العام للبرنامج هو تحقيق ما يلي: (أ) تعبئة موارد إضافية في المناطق الجبلية ومن أجلها؛ (ب) التعجيل بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر؛ (ج) تعزيز قدرات المؤسسات والمنظمات المحلية على التأثير في استثمار القطاعين الخاص والعام ودعم هذا الاستثمار. وسوف يتم بلوغ الهدف العام بصورة أساسية عن طريق الدعم من أجل: (أ) تأكيد وضع وكالة تنمية المناطق الجبلية من حيث التوظيف ومستويات الكفاءة والوظائف والروابط المؤسسية والترتيبات المالية لكي تعمل كوكالة إنمائية إقليمية على نظام الاتحاد الأوروبي؛ (ب) دعم تحويل صندوق تمويل المناطق الجبلية إلى مصرف ريفي.

جيم – العناصر

16 - سوف يضم برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية أربعة عناصر، ثلاثة منها تتحقق عن طريق وكالة تنمية المناطق الجبلية والرابع عن طريق صندوق تمويل المناطق الجبلية. وسوف تكون العناصر الثلاثة المتعلقة بوكالة تنمية المناطق الجبلية هي: (أ) تنمية البرنامج الإقليمي؛ (ب) تنمية القطاع الخاص؛ (ج) التنفيذ الميداني واختبار

[3] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الثالث.

نهج الاستثمار. وسوف يتمثل العنصر المتعلق بصندوق تمويل المناطق الجبلية بتحويل الصندوق إلى مصرف تجاري ريفي مكتمل العناصر.

17 - وسوف يتكون عنصر **تنمية البرنامج الإقليمي** من تقديم الدعم من أجل ما يلي: (أ) الربط الشبكي وتشجيع إنشاء وكالة تنمية المناطق الجبلية فيما يتعلق بالمجتمع الدولي للمنظمات المتخصصة التي تتناول التنمية الاقتصادية في المناطق الأقل رعاية وتعبئة موارد إضافية وتشجيع الاستثمار في الداخل؛ (ب) إجراء دراسات وتحليل وبحوث للسياسات من أجل إنشاء وكالة تنمية المناطق الجبلية كقاعدة للمعارف القطرية عن المناطق الجبلية؛ (ج) تعزيز المجتمعات المحلية للمشاركة في تنميتها. وسوف تضم المبادرة الأخيرة بناء القدرات بين الإدارات الحكومية المحلية على تخطيط وتنفيذ الاستثمارات الخاصة بالتنمية المستدامة، وأموال لتقديم مساهمات تقابل المنح من أجل تغطية تكاليف المشاريع الجزئية ذات الأولوية المجتمعية، وتقديم الدعم من أجل تطوير منتديات في المناطق الجبلية على المستويين المحلي والقطري.

18 - وسوف يتكون عنصر **تنمية القطاع الخاص** من تقديم الدعم من أجل: (أ) تشجيع الأعمال التجارية والروابط المالية عن طريق ربط الأعمال الناشئة بالأنماط المختلفة من مقدمي خدمات تطوير الأعمال الذين يعملون في المناطق الريفية والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة؛ (ب) مواصلة التطوير التشاركي لبرامج الاستثمار الاستراتيجي لتعريف الأعمال التجارية الفعلية أو المحتملة بفرص الاستثمار الأمثل استنادا إلى تحليلات السلع/سلاسل القيمة؛ (ج) بناء قدرات القوى العاملة عن طريق دعم المؤسسات التعليمية القطرية من أجل التدريب التقني المقدم للنساء والشباب في الحالات التي يمثل فيها نقص المهارات الملائمة أحد المعوقات الرئيسية أمام برنامج الاستثمار الاستراتيجي.

19 - ويعد عنصرا تنمية البرنامج الإقليمي وتنمية القطاع الخاص من الناحية الأساسية تجارب للبرمجة، ويركزان على ترتيبات لتحديد ونشر معلومات عن نقل المهارات والتخطيط. وسوف يقدم عنصر **التنفيذ الميداني واختبار نهج الاستثمار** الدعم من أجل التقديم الفعلي لاستثمارات التنمية وعلى رأسها تلك التي تحددت عن طريق برامج الاستثمار الاستراتيجي. وسوف يتضمن العنصر بصورة أولية تقديم الدعم من أجل: (أ) مشروعات البنية الأساسية الاقتصادية الصغيرة عن طريق منح تشاركية لتجديد أو إنشاء مشروعات بنية أساسية ريفية صغيرة يتبين أن عدم وجودها يمثل عائقا حرجا بالنسبة لتنمية الأعمال في المنطقة المحلية؛ (ب) الابتكار التكنولوجي عن طريق تقديم منح تنافسية من أجل الاستثمارات المرتبطة بجودة المنتج ومراقبة الجودة، وصحة الأغذية وسلامتها، وترويج المنتج وتسويقه؛ (ج) تنسيق وتقديم خدمات بيطرية عامة تتعلق بمكافحة مرض البروسيلا بين الحيوانات المجترة الصغيرة.

20 - والهدف من عنصر **تحويل وتوسيع صندوق تمويل المناطق الجبلية** هو تحويل هذه المؤسسة، مع نهاية فترة تنفيذ برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية، من صفتها الحالية كمؤسسة عامة لتصبح مصرفا تجاريا ريفيا مرخصا بالكامل لتقديم خدمات مالية كاملة، مما يشجع النمو الاقتصادي المستدام في المجتمعات الجبلية الريفية. وسوف يتكون هذا التحول، وفقا لمتطلبات مصرف ألبانيا من ثلاث مراحل: فترة الإعداد قبل حصول صندوق تمويل المناطق الجبلية على الترخيص الذي يسبق التحول إلى مصرف، أي من نوفمبر/تشرين الثاني 2005 إلى منتصف عام 2006؛ وفترة ما قبل الترخيص، من منتصف عام 2006 إلى منتصف عام 2007؛ والتشغيل كمصرف تجارى ريفي من

منتصف عام 2007 وما بعده. وفى حين يقدم المصرف الجديد خدمات مصرفية لجمهور أوسع، فإنه سوف يواصل اهتمام الصندوق بالمناطق الريفية والجبلية. وفى عام 2010، من المتوقع أن تكون المعالم التالية قد تحققت: (أ) نظم مصرفية محوسبة وملائمة تعمل بصورة كاملة في المصرف الجديد؛ (ب) مجموعة ملائمة من منتجات التمويل الريفي المتاحة للعملاء؛ (ج) 40 فرعا للمصرف تعمل في المناطق الريفية؛ (د) نحو 000 20 عميل ريفي يودعون بالفعل مدخراتهم لدى المصرف الجديد، بحيث يصل الرصيد الإجمالي للودائع إلى نحو 22 مليون دولار أمريكي؛ (هـ) نحو 000 10 مقترض فعلى يقومون بتوسيع أعمالهم الريفية عن طريق القروض المصرفية، مع حافظة إجمالية تبلغ نحو 40 مليون دولار أمريكي؛ (و) ملكية غالبية أسهم المصرف من جانب نحو 000 5 من صغار العملاء ومؤسسات الاستثمار الاستراتيجي. ولتحقيق هذه الأهداف، سوف يدعم البرنامج خمسة أنشطة هي: (أ) تطوير هيكل الملكية وأسلوب الإدارة؛ (ب) تطوير شبكة الفروع والتواصل مع الجمهور؛ (ج) تنمية الموارد البشرية؛ (د) تطوير المنتجات؛ (هـ) تطوير النظم.

21 - وسوف تعبر استثمارات البرنامج من أجل دعم أنشطة وكالة تنمية المناطق الجبلية وإعادة هيكلتها عن النهج المرحلي القائم على الأداء تجاه التمويل الشامل للبرنامج (انظر القسم دال أدناه). والغرض من العناصر الثلاثة لوكالة تنمية المناطق الجبلية هو وضعها موضع التنفيذ كمجموعة من التدابير المترابطة التي يعزز بعضها بعضا وليس بالتأكيد كمبادرات منفصلة ومتوازية. وهكذا فإن برامج الاستثمار الاستراتيجية في عنصر القطاع الخاص سوف تخرج من إطار الاستثمار الاستراتيجي وتتوافق مع هذا الإطار الذي يحققه عنصر تنمية البرنامج الإقليمي. وسوف تتغير الأنشطة بالضرورة في عنصر التنفيذ والاختبار الميداني لنهج الاستثمار بمرور الوقت مع ظهور خيارات استثمار جديدة عن طريق العنصرين الآخرين، والغرض من ذلك هو أنه بعد نجاح اختبار وتحسين وتوضيح كفاءة الاستثمار في الميدان، سوف تنسحب وكالة تنمية المناطق الجبلية من التنفيذ المباشر لاستثمارات مماثلة، والتي سوف تتولاها وكالات أخرى أو يتولاها القطاع الخاص، وتنتقل إلى خيارات جديدة. وسوف يتم تحديد أولويات جميع أنشطة البرمجة والأنشطة الميدانية التي تدعمها وكالة تنمية المناطق الجبلية على أساس الاهتمام بالفقراء وتأثير ذلك. وسوف يشمل استثمار البرنامج لدعم عملية تحويل صندوق تمويل المناطق الجبلية إلى مصرف تجاري ريفي أهدافا محددة بوضوح وذات إطار زمني لعملية الاستثمار التي يمكن استخدامها فيما بعد لاستعراض التقدم في تنفيذ العنصر، والذي سوف يماثل تحويل صندوق تمويل المناطق الجبلية إلى مصرف تجارى ريفي.

دال – التكاليف والتمويل

22 - تقدر التكاليف الإجمالية للبرنامج بمبلغ 24.3 مليون دولار أمريكي. وعملا بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، سوف يساهم الصندوق بنحو 8.0 ملايين دولار أمريكي. وسيساهم المشاركون في التمويل بمبلغ 4.5 مليون دولار أمريكي، ويساهم الممولون (الذين لم يحددوا بعد) بملغ 5.0 مليون دولار أمريكي، وستساهم الحكومة بمبلغ 2.2 مليون دولار أمريكي على شكل دعم للميزانية وبمبلغ 2.8 مليون دولار على شكل رسوم وضرائب متنازل عنها. ومن المتوقع أن تشارك مؤسسة استثمار استراتيجي في عملية تحويل صندوق تمويل المناطق الجبلية والتمويل اللاحق للمصرف الجديد. ويجرى الاتصال بجهات أخرى للمشاركة في التمويل (الاتحاد الأوروبي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية) من أجل المساهمة في تمويل الاستثمارات المرتبطة بعنصري تطوير البرمجة الإقليمية ونهج الاستثمار الميداني في وكالة تنمية المناطق الجبلية.

الجدول 1: موجز تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
تنمية البرنامج الإقليمي	1 105.5	569.4	1 674.9	34	7
تنمية القطاع الخاص	276.5	15.0	291.5	5	1
التنفيذ الميداني واختبار نهج الاستثمار	9 924.8	2 989.2	12 914.0	23	54
تحويل صندوق تمويل المناطق الجبلية والتوسع فيه	1 854.0	3 449.2	5 303.2	65	22
تنظيم وإدارة وكالة تنمية المناطق الجبلية	3 315.7	337.4	3 653.0	9	15
مجموع التكاليف الأساسية	**16 476.4**	**7 360.2**	**23 836.6**	**31**	**100**
الطوارئ المادية	42.4	9.9	52.3	19	–
الطوارئ السعرية	311.5	54.3	365.8	15	2
تكاليف البرنامج الإجمالية	**16 830.3**	**7 424.4**	**24 254.7**	**31**	**102**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2 – خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	قرض الصندوق عام 2005		المشاركون في التمويل (لم يحددوا بعد)		مجتمعات العملاء – المستثمرون		التمويل المشترك		الحكومة (بما في ذلك الضرائب والرسوم)		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
تنمية البرنامج الإقليمي	646.1	37.7	551.4	32.1	500.0	29.1	–	–	18.1	1.0	1 715.5	7.1	579.9	1 117.5	18.1
تنمية القطاع الخاص	106.4	35.8	191.0	64.2	-	-	–	–	–	–	297.4	1.2	15.2	282.2	-
التنفيذ الميداني واختبار نهج الاستثمار	1 835.9	14.2	3 626.0	28.0	1 235.0	9.6	3 760.0	29.1	2 470.0	19.1	12 926.9	53.3	2 993.1	7 843.8	2 090.0
تحويل صندوق تمويل المناطق الجبلية والتوسع فيه	4 100.0	77.0	–	–	–	–	753.1	14.1	474.4	8.9	5 327.4	22.0	3 470.4	1 382.7	474.4
وكالة تنمية المناطق الجبلية والتنظيم والإدارة	1 311.6	32.9	631.5	15.8	–	–	–	–	2 044.2	51.3	3 987.4	16.4	365.9	3 386.0	235.5
إجمالي الصرف	**8 000.0**	**33.0**	**4 999.9**	**20.6**	**1 735.0**	**7.2**	**4 513.1**	**18.6**	**5 006.7**	20.6	**24 254.7**	**100.0**	**7 424.4**	**14 012.3**	**2 818.0**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

23 - **التوريد.** سوف يتم توريد جميع السلع والأعمال والخدمات التي تمول من حصيلة قرض الصندوق وفقا للمبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق. وسوف يرسى أي عقد لتوريد سلع تقدر تكلفتها بأكثر من 000 25 دولار أمريكي أو ما يعادله على أساس عطاءات تنافسية محلية، في حين ترسى السلع التي تقدر تكلفتها بمبلغ 000 25 دولار أمريكي أو أقل على أساس التسوق المحلي. وكبديل لذلك، يجوز منح أي عقد لتوريد سلع ومعدات متخصصة تقدر تكلفتها بمبلغ 000 25 دولار أمريكي أو أقل على أساس التعاقد المباشر، رهنا باستعراض مسبق من جانب المؤسسة المتعاونة. وسوف يتم تحديد مثل هذه الأصناف بصورة افتراضية وإدراجها في خطط التوريد التي يعتمدها الصندوق والمؤسسة المتعاونة والمقترض. وبالنسبة للأعمال المدنية سوف يبرم أي عقد للأعمال تقدر تكلفته بأكثر من 000 25 دولار أمريكي أو ما يعادله على أساس عطاءات تنافسية محلية، في حين أن الأعمال التي تقدر تكلفتها بما يعادل 000 25 دولار أمريكي أو أقل تبرم عقودها على أساس التسوق المحلي. وبالنسبة للخدمات، فإن أي عقد تقدر تكلفته بأكثر من 000 25 دولار أمريكي أو ما يعادله سوف يبرم على أساس العطاءات التنافسية المحلية، في حين أن الخدمات التي تقدر تكلفتها بما يعادل 000 25 دولار أمريكي أو أقل سوف تبرم عقودها على أساس التسوق المحلي.

24 - **الصرف.** سيصرف قرض الصندوق المقترح بما قيمته 8.0 ملايين دولار أمريكي خلال مدة تستغرق خمس سنوات. وسوف تحتفظ وزارة المالية بحسابين خاصين بالدولار الأمريكي في مصرف ألبانيا، أحدهما لوكالة تنمية المناطق الجبلية والآخر لصندوق تمويل المناطق الجبلية. وسوف يكون الغرض من الحسابين الخاصين تلقى سلف نقدية من حساب قرض الصندوق وتمويل حصة الصندوق من نفقات البرنامج. وسوف تصل جملة الوديعة الأولية لكل حساب خاص إلى 0.8 مليون دولار أمريكي.

25 - **الحسابات ومراجعتها.** ستواصل وكالة تنمية المناطق الجبلية وصندوق تمويل المناطق الجبلية استخدام نظم محاسبية تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية واشتراطات الحكومة. وسوف تكون كل مؤسسة مسؤولة عن تجميع كافة المعلومات المالية وإبلاغها بصورة دورية للحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة والمراجعين. وسوف تتم مراجعة حسابات البرنامج والكشوف المالية لكل سنة مالية على أساس المعايير الدولية للمراجعة وفقا للمبادئ التوجيهية للمراجعة الخاصة بالصندوق. وسوف يتم اختيار مراجع مستقل لهذا الغرض على أساس المبادئ التوجيهية للصندوق.

واو – التنظيم والإدارة[4]

26 - سوف تكون الاستثمارات المقدمة في إطار برنامج التنمية المستدامة للمناطق الجبلية الريفية أساسية بالنسبة للمسؤوليات الإدارية للمؤسسات المتخصصة المنشأة بموجب المواثيق الحكومية في إطار برنامج الاستثمار السابق للصندوق، وهو برنامج تنمية المناطق الجبلية. غير أنه لإعطاء وزن إضافي للنهج المركزية التشاركية تجاه تشجيع التنمية الريفية والنمو الاقتصادي، سوف يعاد تشكيل المجلس التنفيذي لوكالة تنمية المناطق الجبلية برئاسة وزير الاقتصاد. وسوف يتم تعديل عضوية المجلس لكي تعبر عن الدور الأولي لوكالة تنمية المناطق الجبلية بوصفها عنصرا

[4] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الرابع.

مشجعا للنمو الاقتصادي للقطاع الخاص داخل بيئة إنمائية تتسم بصبغة ديمقراطية ولامركزية متزايدة. وسوف تمثل مصالح القطاع الخاص عن طريق رابطة المصرفيين والغرف التجارية وممثلين منتخبين عن رابطات المنتجين/التجار الرئيسيين. وسوف تمثل مصالح المجتمع المدني بواسطة أشخاص منتخبين من المستوى المحلى لمنتدى المنطقة الجبلية الذي يختار على أساس التناوب من كل من المناطق التنفيذية الأربع لمكاتب شبكة وكالة تنمية المناطق الجبلية وربما من المنتدى على المستوى الوطني بمجرد إنشائه. وسوف تمثل مصالح القطاع العام في المستويات الرئيسية للحكومة المحلية عن طريق انتخاب عضو المجلس من كوميونات المنطقة الجبلية وعضو من المناطق (على أساس التناوب أيضا من المناطق التنفيذية الأربع لمكاتب شبكة وكالة تنمية المناطق الجبلية). وعلى المستوى القطري سوف تمثل الوزارات الرئيسية بين المديرين لتضم في المقام الأول وزارة الزراعة والأغذية وحماية المستهلك، ووزارة التجارة والسياحة، ووزارة البيئة، ووزارة المالية.

27 - وفى منتصف السنة الثالثة للبرنامج، سوف يتم استعراض البرنامج القطري لألبانيا على أساس شامل من جانب الحكومة والصندوق لتقييم الأداء في إطار برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية. وسوف تقيم بعثة الاستعراض بالتفصيل التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المؤسسية للبرنامج فيما يتعلق بما يلي: (أ) تحويل صندوق تمويل المناطق الجبلية، وعمليات المصرف الجديد المتوقع، ونجاح المصرف في توسيع الحافظة بالنسبة للتوقعات في خطة التمويل المتوسطة الأجل للمصرف؛ (ب) التحويل المتوقع في الاهتمام الوظيفي لوكالة تنمية المناطق الجبلية، ولاسيما نجاح الوكالة في تعديل العمليات وأنشطة الاستثمار تمشيا مع مبادرات البرمجة الاستراتيجية ومدى نجاح بعد موارد إضافية، وإقامة شراكات تشغيلية، وإدراج نهج ابتكارية إزاء التنمية الاقتصادية الريفية في المناطق الجبلية. وبعثة الاستعراض، قد يقدم اقتراح بقرض جديد إلى المجلس التنفيذي للصندوق.

زاي – المبررات الاقتصادية

28 - من المتوقع أن يحقق البرنامج عددا من المنافع الرئيسية. فأولا، سوف يتم حشد استثمارات إضافية كبيرة في المناطق الجبلية ومن أجلها من مصادر وطنية ودولية. وثانيا، سوف يتم تشغيل مصرف تجارى ريفي يملكه العملاء المستثمرون بصورة كاملة في العام الخامس للبرنامج، مع حافظة قروض موسعة تبلغ أكثر من 40 مليون دولار أمريكي؛ وسوف يكون لدى 000 10 أسرة زراعية ومشروع ريفي صغير ومتوسط الحجم قروض مستحقة، وسوف يتم صرف ما بين 000 15 إلي 000 20 قرض لأفراد وشركات صغيرة خلال هذه الفترة. ثالثا، وتمشيا مع توقعات الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، سوف يكون البرنامج قد ساعد في إنشاء وكالة تنمية المناطق الجبلية كوكالة متخصصة للتنمية الإقليمية قادرة على العمل كقاعدة للمعارف، ومركز للتحليل، ومصدر أساسي للمعلومات، في الحوار حول الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بتنمية المناطق الجبلية. وفى الوقت نفسه، سوف يكون لوكالة تنمية المناطق الجبلية دور مؤثر في تيسير وتشجيع الاستثمار على المستوى المحلى، وصياغة وتوضيح النهج الابتكارية تجاه التنمية الاقتصادية للمناطق الجبلية وتحفيز أشكال عديدة من المشاركة دعما لبدء وتوسيع الأعمال التجارية لمنفعة الدخول الأسرية في أكثر مناطق ألبانيا فقرا. كما أن إدراج منظور أوسع في وكالة تنمية المناطق الجبلية بشأن إمكانية النهوض بالريف والتنويع الاقتصادي الريفي بشكل خاص من المتوقع أن يؤدى إلي التعجيل بالاستثمار في الأعمال التجارية خارج المزرعة التي تعد مكملا أساسيا لعملية الزراعة بتوفير أساس لاستمرار المجتمعات الريفية في المناطق الجبلية في المستقبل. رابعا، وبناء على اختبار عملي وتمشيا مع سياسة اللامركزية،

سوف تكون أنشطة وكالة تنمية المناطق الجبلية أساسية لمساعدة مجالس الكميونات على تحمل المسؤولية الكاملة عن تخطيط وتنفيذ وتمويل الاستثمارات ذات الأولوية للمجتمعات المحلية. وسوف يكون إيضاح مثل هذه القدرة وفقا للقواعد الراسخة لمصادر التمويل الخارجي المحتملة – وأهمها الاتحاد الأوروبي – مطلبا أساسيا إذا أريد للهيئات الحكومية المحلية الحصول على مستويات كبيرة من التمويل المتوقع من مصادر دولية.

حاء – المخاطر

29 – هناك خوف من احتمال تدهور السياسات التجارية وسياسات الأعمال ومناخ الاستثمار بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي الكلي، وعدم كفاية الرقابة على ممارسات الأعمال غير المشروعة، والتي يمكن بدورها أن تحد من الاستثمار في المزارع وخارجها. وقد أمكن تخفيف مثل هذه المخاطر عند تصميم برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية عن طريق توسيع نطاق السكان الذين توجد لهم مصالح مكتسبة في الحفاظ على استقرار وشفافية الأعمال التجارية الريفية وبيئة الاستثمار وزيادة مستوى المشاركة الشعبية مع الحكومة في مختلف المجالات العامة أثناء المناقشات حول الاستراتيجيات والسياسات. وتشمل التدابير المحددة استمرار الدعم لمنتديات المناطق الجبلية، وتمثيلها في الهيئات العامة على جميع مستويات صنع القرار وإعادة التشكيل المقترح للمجلس التنفيذي لوكالة تنمية المناطق الجبلية.

30 – وفى حالة تحويل صندوق تمويل المناطق الجبلية، هناك خوف من ألا تتوافر لدى كبار موظفي هذا الصندوق القدرات الفنية والإدارية المطلوبة لمختلف الأنشطة المعقدة التي تدخل في هذه العملية. ويتصدى برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية لذلك عن طريق تقديم دعم مالي أولي لتوفير قدر كبير من المساعدة التقنية على مستوى كبار الموظفين للمساعدة على تصميم وتنفيذ المهام التي تقتضيها عملية التحويل. وفضلا عن هذا، فإن التمثيل المقترح للمستثمرين الاستراتيجيين الدوليين من شأنه أن يوفر المزيد من القدرات المصرفية الرئيسية لمجلس إدارة المصرف الجديد لضمان أن يتم التحويل التقني وفقا للخطط المتفق عليها.

طاء – الأثر البيئي

31 – من المتوقع أن يكون الأثر العام للاستثمارات في برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية محايدا، ولهذا فقد تم تصنيفه ضمن الفئة باء. وقد قُصد ألا يكون البرنامج إرشاديا في تقرير أنواع الاستثمار المطلوبة لتحسين البنية الأساسية أو نطاق الأعمال الخاصة التي يمكن إنشاؤها وتوسيعها. غير أن الاستثمارات في البنية الأساسية التي يتم دعمها عن طريق البرنامج من المتوقع أن تكون ضئيلة في حجمها ومن المحتمل أن ترتبط بصورة أساسية بالتحسينات المستدامة في كفاءة وربحية المزارع وبمكاسب الكفاءة في طائفة من إمداد المنتجات الزراعية/سلاسل القيمة. ولا يتوقع حدوث تحول كبير في الاستخدام المخصص للأراضي، وقد تنشأ التعديلات في ممارسات الزراعة عن تجميع الأراضي استجابة لضرورات الكفاءة والربحية وفرص السوق المرتبطة بالموقع الحالي للأسواق بالنسبة للإنتاج الزراعي. وسوف تقتصر أي أعمال خاصة بالري على تحسين الشبكات القائمة على الأراضي الزراعية الحالية.

32 - وكما جاء في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يعد الهدف الطويل الأجل الخاص بتحقيق معايير بيئية تتوافق مع لوائح الاتحاد الأوروبي جزءا لا يتجزأ من خريطة الطريق الألبانية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وسوف يتم اختيار وتصميم ووضع الإجراءات التي يدعمها برنامج التنمية المستدامة على أساس الممارسات الراسخة في ألبانيا وفقا للوائح والإجراءات البيئية الشاملة القائمة. وتقضى معايير الاستحقاق لدعم البرنامج بأن تكون الأعمال مقبولة بيئيا وأن تخضع لتقييمات الأثر البيئي وللتفتيش حيثما كان ذلك ضروريا. وسوف يكفل المهندسون في وكالة تنمية المناطق الجبلية وفى مكاتب شبكة الوكالة تطبيق اللوائح الألبانية لتقييم الأثر البيئي والمبادئ التوجيهية للصندوق.

ياء – السمات الابتكارية

33 - يكشف برنامج التنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفية عن عدة سمات ابتكارية من حيث التصميم العام للبرنامج وفيما يتعلق بنهج التنمية في ألبانيا. فأولاً، يربط الأسلوب المرحلي لتمويل قرض الصندوق بشكل واضح بين أداء الاستثمار في صندوق تمويل المناطق الجبلية ووكالة تنمية المناطق الجبلية ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق. ويوفر هذا النهج حافزا للمنظمات الرئيسية المشاركة لتحقيق هدف البرنامج وهو تعبئة موارد إضافية من القطاعين الخاص والعام للأعمال التجارية ونمو الدخل للفقراء الريفيين في منطقة البرنامج. ثانيا، سوف يقوم البرنامج بتعبئة أموال خاصة لتطوير الأعمال التجارية على شكل مشاركة المستثمرين الدوليين الاستراتيجيين في المصرف الجديد والإسراع بتوسيع حافظته عن طريق تحويل صندوق تمويل المناطق الجبلية إلى مصرف يستخدم ودائع العملاء. ثالثا، سوف يأخذ البرنامج بإجراءات شفافة لتقاسم التكاليف في الاستثمار من جانب مقاولين نشطين ومحتملين ومن جانب المجتمعات المحلية، وتقاسم العائدات الناتجة محليا من جانب مجالس الكميونات المؤهلة لموازنة المخصصات التي يدعمها البرنامج للاستثمارات ذات الأولوية بالنسبة للمجتمعات المحلية. رابعا، يتمثل الابتكار بالنسبة للصندوق وفى السياق الإنمائي لألبانيا في إعادة هيكلة وكالة تنمية المناطق الجبلية بطريقة تيسر تطورها المستمر إلى وكالة إنمائية إقليمية متخصصة للمناطق الجبلية تعمل على غرار وكالات مماثلة في أماكن أخرى من أوروبا.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

34 - تشكل اتفاقية القرض المبرمة بين جمهورية ألبانيا والصندوق الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلي المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

35 - وجمهورية ألبانيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

36 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

37 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية ألبانيا قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها خمسة ملايين وخمسمائة ألف (5 500 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2045 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة
المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2005)

1 - **حسابات البرنامج**

(أ) ستفتح وكالة تنمية المناطق الجبلية – في مصرف تجاري توافق عليه حكومة ألبانيا ("الحكومة") والصندوق – حسابَين، أحدهما بالعملة المحلية والآخر بدولار الولايات المتحدة، وتحتفظ بهما فيما بعد، لعمليات البرنامج ("حسابا البرنامج لوكالة تنمية المناطق الجبلية"). وسيُفَوَّضُ المدير التنفيذي لوكالة تنمية المناطق الجبلية ومديرها المالي تفويضاً تاماً بتشغيل حسابَي البرنامج لوكالة تنمية المناطق الجبلية. وستفتح وكالة تنمية المناطق الجبلية – في مصرف تجاري توافق عليه الحكومة والصندوق – حساباً جارياً بالعملة المحلية، وتحتفظ به فيما بعد، لعمليات البرنامج لكل مكتب من مكاتب شبكة وكالة تنمية المناطق الجبلية ("حسابات مكاتب شبكة وكالة تنمية المناطق الجبلية"). وستُبلغ الوكالةُ الصندوقَ باسم موظف مكتب شبكة وكالة تنمية المناطق الجبلية المفوض بتشغيل حساب مكتب شبكة وكالة تنمية المناطق الجبلية لجميع معاملات الحساب. وسيكون حسابا البرنامج لوكالة تنمية المناطق الجبلية وحسابات مكاتب شبكة وكالة تنمية المناطق الجبلية محمية من المقاصَّة، أو الاستيلاء، أو الحجز، بأحكام وشروط تقترحها الحكومة ويقبلها الصندوق.

(ب) سيفتح صندوق تمويل المناطق الجبلية – في مصرف تجاري توافق عليه الحكومة والصندوق – حسابَين أحدهما بالعملة المحلية والآخر بدولار الولايات المتحدة، ويحتفظ بهما فيما بعد، لعمليات البرنامج ("حسابا البرنامج لصندوق تمويل المناطق الجبلية"). وسيُفَوَّضُ المدير التنفيذي لصندوق تمويل المناطق الجبلية ومديره المالي تفويضاً تاماً بتشغيل حسابي البرنامج لصندوق تمويل المناطق الجبلية. ويلزم توقيع المديرين كليهما لكل معاملات الحسابين. وسيكون حسابا البرنامج لصندوق تمويل المناطق الجبلية محميَّين من المقاصَّة، أو الاستيلاء، أو الحجز، بأحكام وشروط تقترحها الحكومة ويقبلها الصندوق.

2 - **أحداث إضافية لتعليق القرض – يمكن للصندوق:**

(أ) أن يعلق، كلّياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب سحب أموال من مبلغ القرض في الحالات التالية:

(i) إذا تم التنازل عن النظام الأساسي لصندوق تمويل المناطق الجبلية و/أو ميثاق وكالة تنمية المناطق الجبلية، أو أي من أحكامهما، أو تعليقه، أو إنهاؤه، أو تعديله، أو إدخال تغييرات عليه دون الحصول على موافقة مسبقة من الصندوق، وقرر الصندوق أن هذا التنازل أو التعليق أو الإنهاء، أو التعديل، أو التغيير كان له، أو يُرَجَّحُ أن يكون له، أثر ضار بالبرنامج إلى حد كبير؛

الملحق

(ii) إذا اتخذت أي سلطة مختصة أي إجراء لحل وكالة تنمية المناطق الجبلية و/أو صندوق تمويل المناطق الجبلية، أو تعليق عملياتهما، أو بدأت أي عمل أو إجراء قضائي لتوزيع أي من أصول وكالة تنمية المناطق الجبلية و/أو صندوق تمويل المناطق الجبلية بين دائنيهما.

(ب) أن يعلق، كلّياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب سحب مبالغ من حساب القرض إذا لم يقدَّم تقريرُ مراجعة الحسابات بصيغته التامة على نحو مُرضٍ للصندوق في غضون 12 شهراً من التاريخ المحدد لتقديم التقرير المالي.

3 - **ممارسات مكافحة الآفات** – ستضمن الحكومة، كجزءٍ من المحافظة على ممارسات بيئية سليمة كما يطلب الصندوق، أن يكون لدى كل الوكالات المنفذة ممارسات ملائمة لمكافحة الآفات بموجب البرنامج. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستضمن الحكومة ألاّ يكون من بين المبيدات المستخدمة بموجب البرنامج أي مبيد ممنوع من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة الصحة العالمية.

4 - **تأمين موظفي البرنامج** – ستؤمِّن وكالة تنمية المناطق الجبلية وصندوق تمويل المناطق الجبلية جميع كبار موظفي البرنامج ضد المخاطر الصحية ومخاطر الحوادث على نحو يتفق مع الممارسات الوطنية المعتادة.

5 - **استعراض منتصف المدة**

(أ) ستضم الأهداف الإشارية لوكالة تنمية المناطق الجبلية، التي ينبغي أن تكون الوكالة قد حققتها في وقت استعراض منتصف المدة لتسترشد بها الحكومة في التزامها بأن تطلب من الصندوق أموالاً إضافية جديدة من أموال القرض، لكي تقدمها الوكالة إلى مجلسها التنفيذي من أجل العناصر المتصلة بوكالة تنمية المناطق الجبلية، ما يلي: **(i)** الإطار المؤسسي لوكالة تنمية المناطق الجبلية المعاد تنظيمه وتشغيله – بما في ذلك مكاتب شبكة فاعلة؛ **(ii)** دليلاً على قاعدة موارد تمويل موسعة للعمليات التي ترعاها وكالة تنمية المناطق الجبلية؛ **(iii)** نظم وإجراءات لتخطيط وتحليل البرامج تعمل على نحو يتفق مع أحكام اتفاقية قرض البرنامج.

(ب) ستضم الأهداف الإشارية لصندوق تمويل المناطق الجبلية التي ينبغي أن تكون قد تحققت في وقت استعراض منتصف المدة، ليُسترشَد بها في الحصول على أموال من أموال القرض بموجب اتفاقية قرض البرنامج، من أجل العنصر المتصل بصندوق تمويل المناطق الجبلية، ما يلي: **(i)** منح الرخصة المصرفية؛ **(ii)** نمو الحافظة على نحو يتفق مع خطة نمو الحافظة وتمويلها؛ **(iii)** توصيف الجهات المقترضة – على نحو يتفق مع تركيز البرنامج على الحد من الفقر في المناطق الجبلية؛ **(iv)** تعديل الملكية المصرفية على نحو يتفق مع إسقاطات الشركات.

6 - **التمايز بين الجنسين** – سيؤخذ التمايز بين الجنسين في الحسبان فيما يتعلق بما يلي:

(أ) جمع وتحليل البيانات عن الهياكل والعمليات الاقتصادية–الاجتماعية في أقاليم المناطق الجبلية؛

الملحق

(ب) تساوي الفرص بين الجنسين **(i)** للتمثيل في المجلس التنفيذي لوكالة تنمية المناطق الجبلية؛ **(ii)** للمدخرين، والمقترضين، والزبائن/حملة الأسهم في صندوق تمويل المناطق الجبلية/المصرف الجديد؛ **(iii)** داخل برنامج الاستثمار الاستراتيجي؛ **(iv)** للمشاركين في منتديات المقاطعات والمنتدى الوطني للمناطق الجبلية.

(ج) الاعتراف الصريح وإيلاء الاعتبار في رسم السياسة الإقليمية للاحتياجات الإنمائية للمرأة وشواغلها في المناطق الجبلية؛

(د) نظام رصد وتقييم البرنامج، الذي سيشمل (حيثما أمكن) بيانات مقسمة بحسب الجنس.

7 - **شروط السحب** – لا تُسحب أي مبالغ للائتمان التراكمي من القرض حتى تسلِّم الحكومة إلى الصندوق اتفاقية تمويل فرعي بشأن صندوق تمويل المناطق الجبلية موقَّعة بين الحكومة وصندوق التمويل، ومقبولة لدى الصندوق شكلاً ومضموناً، ويتم استيفاء كل الشروط السابقة لتفعيل اتفاقية التمويل الفرعي.

8 - **الشروط المسبقة للتفعيل** – تحدد الإجراءات التالية باعتبارها شروطاً مسبقة لتفعيل اتفاق قرض البرنامج:

(أ) أن تكون وكالة تنمية المناطق الجبلية قد أعادت تشكيل مجلسها التنفيذي؛

(ب) أن تكون الحكومة وصندوق تمويل المناطق الجبلية والصندوق قد اتفقت على جدول مواعيد تنفيذ إعادة تشكيل هيكل صندوق تمويل المناطق الجبلية؛

(ج) أن يكون المجلس التنفيذي لوكالة تنمية المناطق الجبلية قد عيَّنَ مديراً تنفيذياً بأحكام وشروط مقبولة لدى الصندوق، وذلك بعد إجراء عملية تعيين تنافسية وشفافة؛

(د) أن تكون الحكومة قد عينت حسب الأصول مديراً تنفيذياً لصندوق تمويل المناطق الجبلية، بموافقة مسبقة من الصندوق؛

(هـ) أن تكون وكالة تنمية المناطق الجبلية قد تعاقدت مع الموظفين المهنيين بموافقة مسبقة من الصندوق؛

(و) أن تكون اتفاقية قرض البرنامج قد وُقِّعَت حسب الأصول، وأن يكون توقيعها وأداؤها من قبل الحكومة مأذوناً بهما ومصدَّقاً عليهما بكل الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة؛

(ز) أن تكون الحكومة قد قدمت إلى الصندوق رأياً قانونياً مواتياً، صادراً عن وزير العدل في الحكومة، ويكون الرأي مقبولاً لدى الصندوق شكلاً ومضموناً.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

ALBANIA

Land area (km² thousands) 2003 1/	27
Total population (millions) 2003 1/	3.17
Population density (people per km²) 2003 1/	116
Local currency	Lek (ALL)
GNI per capita (USD) 2003 1/	1 740
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	5.4
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	1
Exchange rate: USD 1 =	ALL 100

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	0.3
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	17
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	18
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	74
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	1.60
Women's labour force as % of total 2003 1/	42
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	107 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	1 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 2/	32 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	14 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	3 a/
Physicians (per thousand people) 2003 1/	1 a/
Population using improved water sources (%) 2002 2/	97
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	89
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	20
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2003 1/	612 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	106
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	3 167
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	21 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	36 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	49 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	6 124
Average annual rate of growth of GDP 2/	
1983-93	-3.3
1993-03	6.1
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	25
% industry	19
% manufacturing	10
% services	56
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	9
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	89
Gross domestic savings (as % of GDP)	2
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	453
Merchandise imports 2003 1/	1 864
Balance of merchandise trade	-1 411
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	-1 331
after official transfers 2003 1/	-407
Foreign direct investment, net 2003 1/	178
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	1 482
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	20
Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	3
Lending interest rate (%) 2003 1/	14
Deposit interest rate (%) 2003 1/	8

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators*, CD Rom 2005.
2/ UNDP, *Human Development Report, 2005*.

PREVIOUS IFAD FINANCING IN ALBANIA

Project Name	IFAD Approved Financing (USD'000)	Board Approval	Loan Signing	Loan Effectiveness	Current Closing	Project Completion Date	Cooperating Institution	Project Status
Northeastern Districts Rural Development Project	11 600	02 Dec 93	16 Feb 94	19 Apr 94	30 Jun 03	31 Dec 02	UNOPS	Closed
Small-Scale Irrigation Rehabilitation Project	9 023	06 Dec 94	05 Apr 95	08 Aug 95	01 Jul 03	31 Dec 02	UNOPS	Closed
Mountain Areas Development Programme	13 667	09 Dec 99	28 Jan 00	20 Jul 01	31 Mar 08	30 Sep 07	UNOPS	Ongoing

UNOPS = United Nations Office for Project Services.

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Goal			
Income of households in mountain area communes increased.	• Reduction in percentage of rural poor people living on USD 2/day. • Increase in ownership of household assets. • Reduction in the prevalence of chronic malnutrition for children under 5 (stunting, i.e., height-for-age). • Increase in the number of households with improved sanitation.	Living Standards Measurement Survey or Demographic and Health Survey data disaggregated by district. Impact assessment surveys. Albanian Institute of Statistics studies. National Human Development Report.	
Purpose/Objective			
Sustainable regional development programme that is implemented for the mountain areas and that accelerates poverty-reducing economic growth.	• % of costs of development and local plans financed (by national government, other investors). • Number of businesses operational, three plus years after establishment (by type of business, gender of owner). • Increased percentage of working age population employed, particularly among vulnerable groups. • Public infrastructure operational and maintained, three plus years after investment.	National budget. Local government budgets. MADA and network office sources. Albanian Institute of Statistics employment data, studies. Albanian Institute of Statistics structural business surveys.	Macro economic and political stability.
Outputs			
1. MADA operates as a regional development agency capacitating local governments, civil society (including the private-sector) to plan development and to prioritize and implement investments.	1.1. Mountain Area Regional Development Programme that explicitly takes into account the needs of women and vulnerable groups defined and published by programme year 3. 1.2. Development plans defined and published by programme year 4 for at least 50% of districts, with the remainder by programme year 5 in line with the overall mountain area programme framework and explicitly taking into account the needs of women and vulnerable groups. 1.3. Number of micro-projects implemented locally (by type). 1.4. Sufficient budgetary resources allocated by the Government for continued MADA operations. 1.5. Increased tax revenue in mountain area districts. 1.6. Special needs and opportunities in mountain areas included in national policy framework.	MADA annual report. Government annual budget. Local government development plans. Local government budgets. NSSED progress reports.	Adequate professional capacity present in respective organizations to implement activities and for analysis and decision making. Financial products of the transformed MAFF competitive in the market place. Confidence in business environment sustained or increased among investors in mountain areas. No political interference in the selection or location of supported infrastructure.

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
2. Civil society (including private sector) engaged in local and national planning processes.	2.1. Civil society (including private sector) represented on MADA board (at least 50%). 2.2. Number of civil society participants (including private sector) in district and national mountain area fora, at least 20% women.	MADA annual report. Minutes of national/district fora.	
3. MAFF converted into fully licensed rural commercial bank by programme year 5 and operationally focused in mountain areas.	3.1. 20 000 rural savers by 2010 (at least 20% women). 3.2. Total client savings reaches USD 22 million by 2010. 3.3. 10 000 rural business borrowers by 2010 (at least 20% for woman-owned businesses) 3.4. Total business loan portfolio reaches USD 40 million by 2010. 3.5. At least 5 000 private clients (at least 20% women) own the majority of the bank's equity. 3.6. Operational and financial self-sufficiency ratios (%) endorsed by Bank of Albania and shareholders. 3.7. Portfolio at risk (%) within Bank of Albania guidelines.	MAFF/new bank records/annual report. Reports of MAFF/new bank shareholder meetings. Bank of Albania supervision office.	
4. Management and technical skills of mountain area private sector enhanced.	7.1. Increase in utilization of business development services in mountain areas. 7.2. Increase in % of loan approvals by financial institutions for mountain area enterprises. 7.3. Number of participants in SIPs taking up new approaches, by commodity/value chain (disaggregated by gender). 7.4. Number of full-time equivalent jobs created.	Business development services' records (Small Business Credit and Assistance Project records and analysis). Banks/financial institutions published records. MADA networks' case studies (business specialist/business promoters). Albanian Institute of Statistics structural business surveys. Commune and regional tax records.	
5. Multiplier effects of small-scale economic infrastructure investment demonstrated.	5.1. Number and type of infrastructure financed other than by SDRMA. 5.2. Number of full-time equivalent jobs created in new businesses. 5.3. Number of new businesses established (by type of business). 5.4. Reduction in transaction costs.	Local government budgets. Case studies of infrastructure investors. MADA network case studies (business specialist/business promoters). Albanian Institute of Statistics structural business surveys. Commune and regional tax records. Small and medium enterprise development agency data.	

Narrative Summary		Verifiable Indicators		Means of Verification	Assumptions/Risks
Inputs					
Category	**USD '000**	**Financier**	**USD '000**	Loan Agreement	Government's endorsement of SDRMA
Civil works	12 459	IFAD loan	8 000	President's Report	investment framework and procedures
Equipment and goods	1 122	Financier(s) (to be determined)	5 000		(outlined in Appraisal Report)
Vehicles	60	Cofinancing	4 513		
Technical assistance	1 781	Clients/investors/communities	1 735		
Training, networking and workshops	1 235	Government (budget)	2 189		
Studies and surveys	205	Government (taxes and duties)	2 818		
Incremental credit	1 500	Total financing	**24 255**		
Grants and awards	2 200				
Recurrent expenditures	3 275				
Total base costs	**23 837**				
Physical and price contingencies	418				
Total programme costs	**24 255**				

APPENDIX IV

ORGANIZATION AND MANAGEMENT

MADA ORGANIZATIONAL STRUCTURE
PROGRAMME FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN RURAL MOUNTAIN AREAS

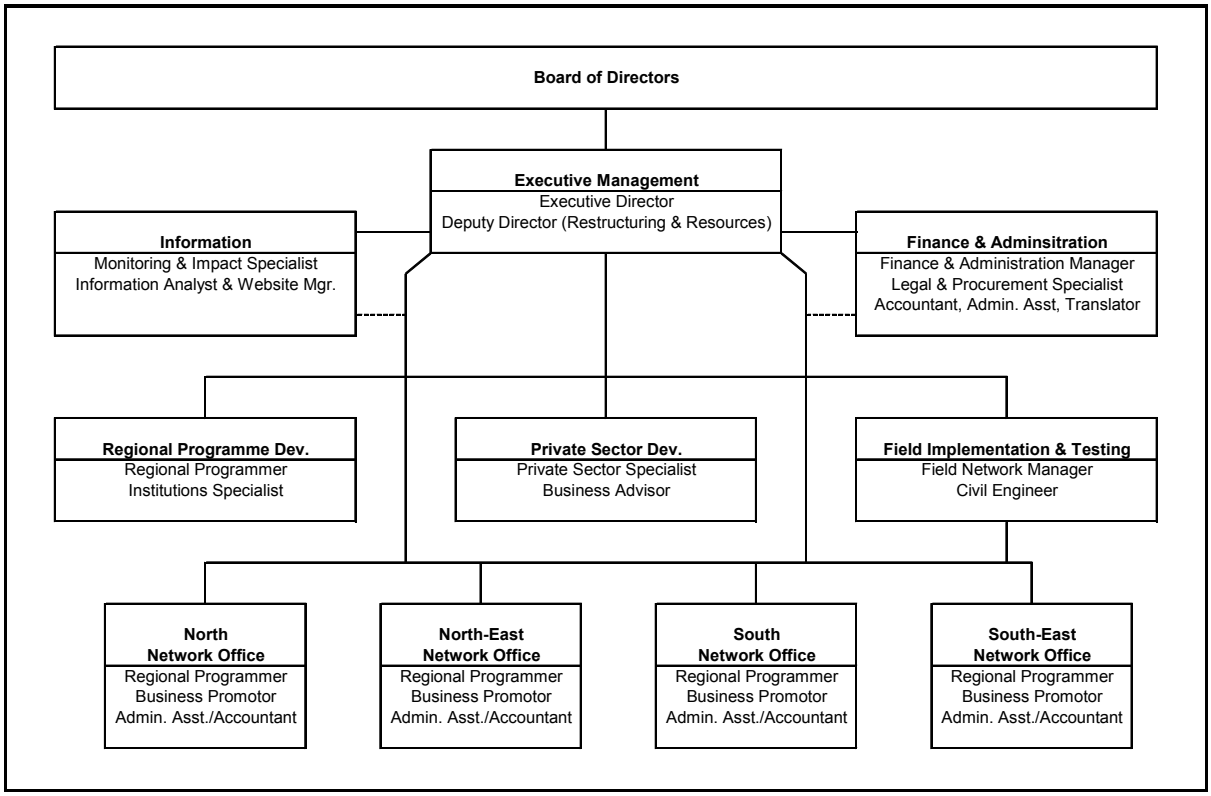

APPENDIX IV

PROGRAMME FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN RURAL MOUNTAIN AREAS
MAFF ORGANIZATIONAL STRUCTURE